لمصلحة مَن كل ما يجري في ايران؟

المتتبع للاحداث الايرانية منذ نضوج الوضع الثوري الذي عبر عن نفسه بالانتفاضة الجماهيرية الخالدة ، التي اسقطت النظام الشاهنشاهي العميل مرورا بتحقيق مجموعة من المكتسبات الثورية على الصعيدين الداخلي والخارجي لم يفاجأ بشكل كبير بكل ما يحدث الان في ايران ، نتيجة لفهم القوانين الموضوعية التي حكمت وتحكم العملية الثورية التحررية الايرانية .

فاذا كان الوضع الثوري ونضال الجماهير بتحالف كل القوى الوطنية والتقدمية الايرانية ادى لاسقاط النظام وقيام نظام جديد ، فان هدف الجماهير من نضالها وتضحياتها لم يكن مقصورا على اسقاط النظام القديم فقط ، وانما كان من اجل تحقيق مجموعة من المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير الشعبية العريضة . السؤال الذي يطرح نفسه الان بقوة هو : هل ما يجري في ايران الان بحد ذاته هو لمصلحة الثورة الايرانية ؟!

فمن الجانب الاول ـ تمكنت الثورة من الانتصار بوحده كل القوى الوطنية والتقدمية والتلاحم مع الجماهير الشعبية . وهذا لا يكفي للقول ان الثورة حققت الانتصار وانتهى الامر ، اذ ان الاهم من الانتصار هو المحافظة عليه وتجذيره بتحقيق منجزات تقدمية لصالح الجماهير . ان حماية الثورة من اعدائها تعتبر المسالة الملحة واللاحقة للانتصار . وكيف تتم هذه المسالة ؟ بلا شك بوحدة قوى الثورة نفسها وتحقيق البرامج التي تعزز متانة الثورة وصمودها . والا فماذا يعني الدفع للاقتتال الداخلي بين القوميات والحكومة ؟ وماذا يعني منع مجموعة من الاحزاب السياسية التقدمية المعروفة بعدائها لنظام الشاه والتضحيات التي قدمتها اثناء حكم ذلك النظام السيء الصيت ، ومنع مجموعة من الصحف عن الصدور ، والمحاكمات التي تتم في بعض الاحيان لعناصر ذنبها الوحيد انها تنتمي لاحزاب وطنية شاركت بالاطاحة بحكم الشاه وتطوير وتنمية العملية الثورية ؟

من الجانب الثاني ـ من الذي يقف وراء كل هذه الممارسات التي تعتبر بحد ذاتها ـ شئنا ام ابينا ـ في غير مصلحة الثورة ؟. القوى المعادية للثورة الايرانية عديدة وقوية ومتحالفة بنفس الوقت . فاولا ، قوى الامبريالية العالمية وعلى راسها الامريكية التي يهمها ضرب الثورة الايرانية وفرض النظام الذي تريده في هذه المنطقة أو تلك وذلك بما يخدم مصالحها الاستراتيجية . وثانيا ـ الصهيونية العالمية ممثلة ب « اسرائيل » ومنظماتها واجهزتها السرية المنتشرة في كل العالم بما في ذلك ايران ، حيث لا يمكن غض النظر عن المصالح « الاسرائيلية » الاستراتيجية في ايران واثر فقدانها على « اسرائيل » حاضرا ومستقبلا . وثالثا ـ الرجعية الايرانية الداخلية والخارجية وهذه اهمها واخطرها باعتبارها هي القادرة ان تلعب دور المنفذ لمخططات الامبريالية والصهيونية وهي مدعومة بشكل قوي من الرجعية العربية التي تخاف رياح التغيير .

اخطر عناصر هذه القوى جميعها هي الرجعية الداخلية التي يمكن تقسيمها الى فئتين : الاولى ـ العناصر الدينية ذات الاتجاه الرجعي ، التي يهمها المحافظة على مواقعها ومنع العناصر الوطنية والتقدمية من احتلال أية مواقع تمكنها من التاثير على توجيه سياسة البلد بما يخدم مصالح الثورة وكذلك تطويق العناصر الدينية ذات الاتجاهات الديمقراطية والتقدمية مثل اتجاهات الامام الطالقاني وغيره . الفئة الثانية هي العناصر التي كانت موالية لنظام الشاه المخلوع ، وتمكنت من التسلق واحتلال مراكز محددة نتيجة لممارسات مقصودة لذلك بهدف تنفيذ بعض المخططات التي يوعز بها من الخارج . هذه القوى المدعومة من جانب اجهزة الاستخبارات الامريكية و « الاسرائيلية » والرجعية العربية تلعب دور المحرك والمغذي للكثير مما يحصل الان من احداث داخل ايران .

لتجاوز هذه الاوضاع لا بد للقيادة السياسية الايرانية من مراجعة كل الاجراءات التي اقدمت عليها حتى الان على الصعيدين الداخلي والخارجي . فلا بد اولا من حل المسالة القومية بشكل ديمقراطي ، وثانيا اباحة الحريات الديمقراطية ـ حرية الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والصحافة ، شريطة ان لا تكون هذه معادية للجماهير ومصالحها الحقيقية . وثالثا ـ لا بد من اعادة النظر في تركيبة الاجهزة الادارية والعسكرية والامنية على أساس نوري وتنظيفها نهائيا من كل العناصر التي كانت موالية لنظام الشاه أو المشكوك بولائها للثورة والجماهير الايرانية .

ان تطور الاحداث على النحو الذي تسير عليه اليوم سيؤدي بالنهاية لاشعال فتيل حرب أهلية واسعة النطاق تكون مردوداتها العكسية ضد النظام القائم في ايران مما يؤدي لاضعافه وهذا ما تنتظره الامبريالية العالمية وعملاؤها لتوجيه ضربتها القاضية بالوقت المناسب ، سواء أكان ذلك من داخل الجيش او من خارجه . المهم بالنسبة لها هو هزيمة الثورة وهذا الشيء الذي لا نريده ان يحدث ابدا ، والذي لا نريده ايضا كل القوى التحررية والتقدمية العالمية .

ج . ع

نيكاراغوا: الثورة تبدأ بحقوق الانسان

وضعت الحكومة الثورية في نيكاراغوا موضع التنفيذ قانون مؤقت لحقوق الانسان يضمن كافة حقوق الانسان الاساسية ، وبعد برامج اجتماعية من شانها ان تتجاوز تلك في الديمقراطيات البرجوازية في الغرب ، بحسب تقدير غربي ...

وستكون هذه الوثيقة بمثابة دستور نيكاراغوا الى حين مراجعتها من قبل مجلس دولة يتم تشكيله في الوقت الحاضر . وهذا المجلس الذي سيتشكل من ممثلين عن ابرز المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، سيخدم ايضا كمجلس تشريعي للبلاد الى حين اجراء الانتخابات العامة الموعودة في خلال ثلاث او اربع سنوات .

وقد جاء في الوثيقة فيما يتعلق بحق الملكية ، « ان الملكية فردية كانت ام جماعية ، لها مهمة اجتماعية » ، ويمكن تحديدها لاسباب تتعلق « بالامن ، بالخدمة العامة ، بالمصلحة العامة ، وبالمصلحة الاجتماعية والوطنية والاقتصادية ، أو لحاجة طارئة ، او عندما تصبح هناك حاجة لها من أجل الاصلاح الزراعي » .

وتقول الوثيقة ان الشعب النيكاراغوي يحتفظ بحقه في التصرف بثروة البلاد وبمواردها الطبيعية بالصورة التي يراها مناسبة ، ومن دون اعتبار لالتزامات دولية اذا كانت هذه الالتزامات تستهدف حرمان الشعب منها .

ويبدو من هذه الفقرة انها تتعمد التحذير الضمني لدائني نيكاراغوا . فهي تتعمد القول أن ديون البلاد الخارجية اذا لم يتم اعادة التفاوض حولها بصورة مقبولة من الحكومة ، فانها لن تعترف بحق هذه المصارف بالاستيلاء على صادرات البلاد الزراعية كشكل من أشكال دفع الديون المترتبة ، اذا كان ذلك يؤثر على قدرة نيكاراغوا توفير الغذاء لشعبها .

وتعطي الوثيقة نيكاراغوا حق التقرير الحر والكامل للنظام السياسي والتطور الاجتماعي والثقافي في المستقبل ، وهي تضمن « مشاركة الشعب المباشرة في التشريعات الاساسية التي تؤثر على البلاد » وكذلك فانها تضمن انشاء الاحزاب أو التجمعات السياسية وحرية التعبير الا في الظروف التي تؤثر على الامن الوطني، على السلامة الاقتصادية أو على النظام العام . كذلك تضمن الوثيقة حرية الارتباط ، حرية التحرك في انحاء البلاد ، والتحرر من عمليات اقتحام البيوت بهدف التفتيش ، الا اذا كان لدى المجموعة المكلفة اذنا مكتوبا من أحد القضاة .

ويمنع القانون الجديد عقوبة الاعدام والتعذيب والعقوبات الوحشية واللاانسانية . وينص على أن لا تتجاوز العقوبة على أية جريمة ، ٣٠ سنة سجن ، وان من حق الشخص المعتقل أن يطلع على أسباب توقيفه « من دون تاخير » ، وان من حقه المثول أمام سلطة قضائية خلال ٢٤ ساعة على توقيفه . كما لن يكون مطلوبا من أي نيكاراغوي أن يشهد أو يعترف ضد نفسه خلال محاكمته .

ويضمن القانون المساواة في ظل القانون ويحظر أي شكل من أشكال التمييز على أساس الولادة ، العنصر ، اللون ، الجنس ، اللغة ، الدين ، الولاء ، الاصل ، أو المكانة الاقتصادية ، « أو أي وضع اجتماعي آخر » . ويعطي النقابات العمالية حق الوجود والتنظيم ويضمن لها حق الاضراب ، ويمنع اختلافات في الاجر لعمل مماثل ، ويدعو الى عدد ساعات عمل « معقولة » للعمال .

بوليفيا

العسكر يلعبون لعبة الانتخابات

وافق الكونغرس البوليفي على تسمية رئيس مجلس الشيوخ والتر غيفارا ، رئيسا للجمهورية بالوكالة ، حتى يتم انتخاب رئيس جديد في سنة ١٩٨٠ أو ١٩٨١ . وجاءت انباء هذه الموافقة في الوقت الذي كانت تروج فيه الشائعات في الشارع البوليفي عن احتمال تحرك للعسكر بعدما فشل الكونغرس طوال يومين ، في تامين الاغلبية اللازمة لواحد من المرشحين الثلاثة لشغل منصب رئاسة البلاد . وبتعيين غيفارا يكون نظام الحكم العسكري قد نجح في مناورته من اجل ابعاد يساري عن هذا المنصب ، بعدما نجح في تزوير الانتخابات لهذه الغاية .

وكانت انتخابات رئاسة الجمهورية قد افرزت نتائج لم يحقق فيها اي من المرشحين الثلاثة ، الاغلبية اللازمة ، بحسب مزاعم السلطة . ولكن الاول فيها كان زعيم حزب يساري حصل على اكبر عدد من الاصوات . وقد اتهم الحكم العسكري باللجوء الى تزوير النتائج لمنعه من الصعود الى سدة الرئاسة ، وهدد بعدم السكوت اذا لم يلتزم الكونغرس البوليفي بنتائج الانتخابات ويختاره بالتالي رئيسا للجمهورية .

فقد خاض زعيم « الاتحاد الديمقراطي الشعبي » اليساري الاتجاه ، هيرنان سيليس زوازو ، انتخابات الرئاسة ، منافسا مرشحين يمينيين ، الاول هو رئيس الجمهورية سابقا فكتور استنسورو ، اليميني الذي بات يتزعم اليوم ما يسمى بحركة الوسط الوطنية الثورية . وقد جاء ثانيا في الانتخابات من بعد هيرنان سيليس (وهو ايضا رئيس جمهورية سابق) . والثاني هو الجنرال هوغو بانزر ديكتاتور بوليفيا طوال سبع سنوات ، أطاح به انقلاب عسكري في السنة الماضية . ويتزعم بانزر ائتلافا يمينيا اطلق عليه اسم « الائتلاف الوطني الديمقراطي العامل » . وقد حل بانزر ثالثا في الانتخابات ، التي ادى تزويرها الى نقل مسؤولية اختيار رئيس الجمهورية الى الكونغرس البوليفي ، حيث كان من السهل ضمان ابعاد المرشح اليساري عن منصب الرئاسة .

وقد ادت الاتهامات للحكم العسكري بتزوير النتائج ومطالبة سيلس باخذ فوزه باكبر عدد من الأصوات ، بعين الاعتبار ، واختياره رئيسا ، الى صراع حاد بين مؤيدي المرشحين الثلاثة ، والى ارتفاع درجة التوتر في البلاد ، الى درجة تغذية الشائعات بتحرك انقلابي عسكري . ولكن ، وكما اتضح اخيرا ، فان هذه الشائعات كانت في خدمة نظام الحكم العسكري، اذ ذكر بان الكونغرس قد اتفق على اختيار رئيس مجلس الشيوخ اليميني رئيسا ، تخوفا من انقلاب عسكري ..

وكان سيلس قد هدد بانه سيعيىء انصاره ضد نظام الحكم العسكري اذا لم ينتخبه الكونغرس رئيسا للجمهورية ، باعتباره الفائز الاول ، وان لم يحصل على الاغلبية المطلوبة . وقد أيد الاتحاد العمالي الرئيسي في البلاد تهمة سيلس باقدام السلطة على تزوير نتائج الانتخابات ، وهدد من بعد اجتماع لقياداته بتبني « الاجراءات الضرورية » . ولكن الامر لم يتعد اعلان اضراب عام لمدة ٢٤ ساعة .. احتجاجا وتعبيرا عن تاييد هيرنان سيلس . كما ان الانباء قد ذكرت بان سيلس نفسه قد تراجع عن تهديداته ، ووافق على تعيين رئيس مجلس الشيوخ اليميني ، رئيسا للجمهورية بالوكالة .. وبذلك أسدل العسكر الستار على فصل من مسرحيتهم « الديمقراطية » .

سالزبوري : ماذا وراء التصعيد العسكري ؟

خرقت زيمبابوي ـ روديسيا القرار الذي اتخذ بوقف الغارات في مؤتمر الكومنولث الذي كان قد انعقد في بداية شهر آب المنصرم ، وذلك باستئناف سلاح الجو الروديسي غاراته العدوانية على زامبيا . وتصاعدت الاعتداءات الى درجة تكفي الاثبات للاطراف التي لا تزال تتوهم بان تغيير اسم روديسيا وتنصيب رئيس وزراء افريقي مثل الاسقف ابيل موزوريوا سيغير من السياسة العنصرية التي كان قد اعلنها حكم ايان سميث ، بملاحقة فدائيي زيمبابوي اينما كانوا ، وبمنح سالزبوري الحق في انتهاك سيادة وحرمة اراضي البلدان المجاورة لتنفيذ هذه السياسة ـ التي تتماثل وسياسة العدو الاسرائيلي ازاء لبنان .

فقد أعلن ناطق عسكري روديسي بان سلاح الجو وسلاح البر الروديسيين ، قد نفذا ست غارات أخرى في زامبيا المجاورة ، في احد اكثر الهجمات كثافة وشراسة ضد مواقع فدائيي منظمة زابو التي يتزعمها جوشوا نكومو . وذكر الناطق ان احد أهداف تلك الغارات كان مركز القيادة العسكري، الا انه لم يعط أية تفاصيل اخرى ، ان عن مكان المركز أو عن عدد ضحايا الغارة .

وهذا الاعلان العسكري عن الغارات الست ، جاء بعد يوم واحد على اغارة الطائرات الروديسية على اراضي زامبيا حيث ضربت احد مخيمات اللاجئين الزيمبابويين ، بينما ادعت سالزبوري ان طائراتها كانت تضرب معقلا عسكريا للثوار .

وقد تعمدت سالزبوري تصعيد اعتداءاتها ضد زامبيا التي تدعم ثوار الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي ، وضد مواقع الثوار فيها ، في هذا الوقت بالذات ـ أي قبل اقل من ثلاثة اسابيع على موعد انعقاد ما يسمى بمحادثات السلام في لندن ، وهدفه المعلن بوضع حد لحرب العصابات الناشبة منذ سبع سنوات ، بين ثوار زيمبابوي وقوات الحكم العنصري الابيض ، في روديسيا .

ولم تحاول سالزبوري اخفاء هدف اختيار هذا التوقيت لتصعيد سياستها العدوانية ضد البلدان المجاورة التي تشكل ملجا لثوار زيمبابوي . فقد كان مسؤولون حكوميون قد اعلنوا منذ فترة غير بعيدة، أن جزءا من استراتيجية سالزبوري لمحادثات لندن هو ممارسة اقصى درجة من الضغط على جوشوا نكومو لحمله على التخلي عن مواصلة حرب العصابات . وتجدر الاشارة هنا الى ان معلومات قد ذكرت مؤخرا ، بان ما بين ٢٠٠ الى ٤٠٠ فدائي اضافي قد تسللوا الى داخل روديسيا لتصعيد العمل الفدائي في الداخل ، وان تصعيد سالزبوري لسياسة العدوان هو في جزء منه نتيجة لتصعيد الثوار لنشاطهم الفدائي في الداخل .